مراحل تطور القطاع السياحي بالجزائر –دراسة مسحية–

أ. د/عبد الرحمان بن عنتر* جامعة أمحمد بوقره، بومرداس– الجزائر
أ.د/عبد الله بلوناس** جامعة أمحمد بوقره، بومرداس– الجزائر

الملـخص

تمتلك الجزائر مؤهلات سياحية متنوعة بتنوع طبيعتها و ثقافتها و حضارتها و معالمها الأثرية، و هو ما يجعل هذا القطاع مؤهلا لقيادة النمو الاقتصادي و إحداث تنمية اقتصادية حقيقية.

لقد عملت الجزائر في ظل السياسة الجديدة للانتعاش الاقتصادي حتى آفاق 2010 على تأهيل هذا القطاع و ترقية الاستثمار فيه و منح امتيازات للمستثمرين الوطنيين والأجانب على السواء، في ظل تشريعات قانونية مرنة و هيآت دعم و تأطير مساعدة، بهدف إحصاء الثروات السياحية المتاحة و استغلالها بعقلانية و رشادة اقتصادية، تحقيقا للأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع، و على رأسها تقديم منتج سياحي منافس في الأسواق السياحية الدولية.

الكلمات المفتاحية: التنمية ، التنمية المستدامة، التنمية السياحية، الاستثمار السياحي ، الصناعة السياحية، الثروة السياحية ، المنتوج السياحي .

ABSTRACT :

Algeria has a great tourist as diverse as nature, culture and civilization and monuments, and is what makes this sector are eligible to drive economic growth and bring about real economic development.

Algeria has worked under a new policy for economic recovery until 2010 at the prospects for the rehabilitation of this sector and promote investment and the granting of concessions to national and foreign investors alike; under the legislation of a flexible legal and support and help frame the view to the available tourism statistic of wealth and exploit rationally rashadp and economic; to achieve the strategic objectives of this sector, and especially the provision of tourism product that a competitor in the international tourism markets.

Keywords: development, sustainable development, tourism development, tourism investment, tourism industry, wealth of tourism, tourism product .

*عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس– الجزائر– البريد الالكتروني dscp65@yahoo.fr; alpec_umbb@yahoo.com :
** رئيس المجلس العلمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس– الجزائر– البريد الالكتروني: dsg362003@yahoo.fr

مقدمة:

تعتبر السياحة ظاهرة إنسانية و صناعية كبيرة في العالم، لها مكانة بارزة في الاقتصاد منذ أقدم العصور، إلا أن النشاط السياحي وتنوعه وتطوره أخذ شكلا مختلفا منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. كما تعتبر السياحة مصدر أساسي من مصادر الدخل أو الناتج الوطني لدولة ما. ومن حيث توفير مناصب الشغل التي تحدثها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وارتباطها مع العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومساهمتها في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف الأقاليم، وتحقيق نتائج معتبرة من حيث التدفقات والإيرادات، كما هو الحال بالنسبة للكثير من الدول المتقدمة، أين أصبح مقدار الإيرادات السياحية كثيرا ما يستخدم كمؤشر لقياس مدى تقدم الدول.

ونظرا لأهمية السياحة في التنمية الاقتصادية، شرعت الجزائر منذ الاستقلال على وضع سياسات تنموية تهدف إلى النهوض بالقطاع السياحي وجعله يساهم مساهمة فعالة إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لما تملكه الجزائر من مؤهلات سياحية متنوعة بتنوع طبيعتها وثقافتها وحضارتها ومعالمها الأثرية.

إن عملية الاستثمار السياحي بالجزائر تستدعي شراكة متوازية بين القطاع العام والخاص، ووضع مخطط رئيسي للتهيئة السياحية، تلتقي فيه كل المجهودات المبذولة على كل المستويات في الإنتاج السياحي، والتي ينبغي تعزيزها وضمان ديمومتها بتحرير السوق للمتعاملين والمستثمرين في مجال تطوير الصناعة السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص للتكيف مع اقتصاد السوق القائم على التنافس.

و للاستفادة بشكل مباشر من هذا القطاع، شرعت الجزائر في عملية إحصاء لثرواتها السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك بانتهاج سياسة تنموية في مجال القطاع السياحي قصد تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في[1]:

- الاستعداد لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع السياحي والتعاون في الميدان التجاري قصد ضمان انتشار فعال له في الأسواق السياحية الدولية.
- جلب المستثمرين الأجانب نحو الجزائر ومنحهم امتيازات مغرية للاستثمار في القطاع السياحي.
- الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة واستغلالها استغلالا أمثل.

وفي هذا الإطار تزامن تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية مع التحضير لأول مخطط تنموي شرع في تنفيذه بداية سنة 1967، حيث ظهرت السياحة ضمن بيانات الاستثمار في إطار مختلف المخططات التي شهدتها عملية التنمية بالجزائر.

[1] عبد الكريم قاسم،(1998) **ترقية السياحة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر، ص 20.

ثانيا: مشكلة الدراسة

مما سبق تبرز معالم المشكلة التي تسعى هذه الورقة للإجابة عنها من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى اهتمام الجزائر بتطوير القطاع السياحي و الاستثمار فيه؟ وما مدى نجاعة السياسات التنموية المتبعة لبلوغ الهدف ؟**

ثالثا: مبررات الدراسة

كان اختيار الموضوع محل الدراسة للمبررات التالية:

- الحاجة الماسة لتطوير الصناعة السياحية في الجزائر، و جعلها رافدا حقيقيا للنمو الاقتصادي، تماشيا مع التوجهات الاقتصادية العالمية الراهنة، فالاقتصاد المستقبلي هو اقتصاد خدمي،
- الأخطار التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات في خلق الثروة، و المساهمة الضعيفة للقطاعات الأخرى (و منها الصناعة السياحية)، في الناتج الوطني، و الصادرات، و في خلق القيمة المضافة.
- باعتبار الاقتصاد الجزائري أحادي المصدر فهو معرض للصدمات الخارجية، و التي لها تأثيرات واضحة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما يستدعي البحث عن بدائل، و منها الصناعة السياحية.

رابعا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث و من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة ما يلي:

- رسم صورة واضحة حول القطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال من خلال المواثيق التي تحكمه و السياسات المتبعة للنهوض به، و مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا القطاع الحساس في الاقتصاد الوطني،
- إبراز الدور الجديد للدولة من خلال الاستراتيجيات المسطرة لدعم و تطوير القطاع السياحي .

خامسا: منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف السابقة الذكر نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا موضوعيا، ومعبرا عن الحقيقة الواقعية كما هي من أجل الوصول إلى النتائج التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها.

سادسا: تقسيمات الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث وهيكلته إلى أربعة أجزاء حيث يتناول الجزء الأول الواقع السياحي في إطار سياسة التخطيط والاستثمارات منذ سنة 1967الى غاية سنة 2000، وأخيرا يتناول الجزء الرابع تحديد الدور الجديد للدولة في تطوير الاستثمارات السياحية، وإستراتيجية التنمية السياحية نحو آفاق سنة2010.

أولا: الواقع السياحي بالجزائر في إطار سياسة التخطيط والاستثمارات

نحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على المؤشرات السياحية في الجزائر عبر المراحل الزمنية التالية:

المرحلة الأولى:الاستثمارات السياحية خلال العشرية1967-1978

في هذه المرحلة فان تطور مستوى الانجاز بالنسبة للاستثمارات السياحية مر عبر ثلاثة مراحل متمثلة في المخططات التنمية الثلاث ،الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(01):مراحل تطور الاستثمارات السياحية بالجزائر خلال الفترة(1967-1978)

الفترة الزمنية		المخططات التنموية	الأهداف المرجوة	وسائل تحقيق الأهداف
1967-1969		المخطط الثلاثي	إعادة بناء الاقتصاد الوطني،وتطوير المنشآت القاعدية الخاصة بالاستثمار	برمجة **285** مليون دينار لانجاز **13081**سرير
1970-1973		المخطط الرباعي الأول	تلبية متطلبات السياحة الداخلية والدولية	برمجة **700**مليون دينارلانجاز **35000**سرير
1974-1978	1974-1977	المخطط الرباعي الثاني	تشجيع السياحة الداخلية	بلغ مقدار الاستثمارات المخصصة **1242**مليون.د.ج
	1978			بلغ مقدار الاستثمارات **المخصصة328.5**مليون د. ج لانجاز **8820**سرير

المصدر: وثائق مديرية التنمية والتهيئة السياحية(2000)،وزارة السياحة والصناعات التقليدية سابقا ، و بتصرف من الباحثين

من خلال عرض أهداف المخططات التنموية السالفة الذكر فانه يمكن معرفة طاقات الإيواء السياحي المبرمجة والمنجزة والعجز الحاصل، وذلك وفق الجداول التالية:

جدول رقم(02): توزيع الأسرة المبرمجة والمنجزة والعجز الحاصل في الفترة(1967-1969)

أنواع المحطات السياحية	المبرمج		المنجز		العجز	
	عدد الأسرة	النسبة المئويــة %	عدد الأسرة	النسبة المئويــة %	عدد الآسرة	النســـبة المئوية%
حضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
شاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
صحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
معدنية	2847	21.8	00	00	2847	100
المجموع	13081	100	2946	22.5	10135	77.5

المصدر: المرجع السابق، وبتصرف من الباحثين

يتبين من الجدول أعلاه أن المخطط الثلاثي تضمن تقدير عمليات إنجاز الأسرة الفندقية في مختلف المحطات السياحية،حيث أعطى الأولوية الكبرى للمحطات الشاطئية أين تم إنجاز 2406سرير، ثم الحمامات المعدنية،نظرا لما تمتلكه الجزائر من شواطئ جذابة وذات جودة عالية ،إضافة إلى جانب توفرها على عدد لاستهان به من منابع المياه المعدنية(حوالي 202منبع).أما فيما يخص العجز الكلي الذي يقدر ب77.5%ما يعادل 10135سرير،ويعود هذا الانحراف بين عدد الأسرة المقدرة والمنجزة فعلا إلى[2]:

- ضعف قدرات الانجاز وتقليص التمويل.و عدم المتابعة والرقابة على تنفيذ المشاريع.
- سوء تحديد المسؤولية الإدارية وعدم الاستغلال والتسيير الأمثل.

جدول رقم(03):توزيع الأسرة المبرمجة والمنجزة والعجز الحاصل في الفترة(1970-1973)

عـــدد الأســـرة المبرمجة	عـــدد الأســـرة المنجزة	نســـــبة الانجاز%	العجـز فـي عدد الأسرة	نســـــبة العجز%
35000	9000	25.71	26000	74.29

المصدر: إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(1998)، الجزائر.

[2] دليل الرحلة،(1999) ،**مطبوعات الديوان الوطني للسياحة**،الجزائر،ص15.

يعود سبب العجز في إنجاز المشاريع المقررة إلى:

- قلة الاهتمام بالنشاط السياحي،وضعف حصة الاستثمارات المخصصة للنشاط السياحي.
- انخفاض عدد الأعوان المهرة والعمال المؤهلين وذوي الكفاءات.

جدول رقم(04): توزيع الأسرة المنجزة خلال الفترة (1974-1978)

المنتجات	الشاطئية	الصحراوية	الحضرية	المناخية	المعدنية	المجموع
عدد الأسرة	3400	800	2620	300	1700	8820
النسبة المئوية%	38.54	9.07	28.70	3.40	19.27	100

المصدر: وثائق مديرية التنمية والتهيئة السياحية، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاهتمام كان منصبا على المنتج الشاطئي بأعلى نسبة(38.54%) واحتلال المنتج الحضري المرتبة الثانية بنسبة(28.70%) وهذا دلالة على بداية تشجيع السياحة الداخلية.

المرحلة الثانية: الاستثمارات السياحية خلال العشرية(1980-1989)

نتيجة للعجز الذي عرفه القطاع السياحي في فترة المخططات السابقة،من حيث ضعف المنشآت القاعدية للاستقبال،حددت الدولة أهدافا وإستراتيجية جديدتين لتحقيق التنمية السياحية،وذلك بإعادة الهيكلة وخصخصة المؤسسات العمومية انطلاقا من شهر مارس1980،على إثر الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والتي خرجت بالتوصيات التالية[3]:

- خصخصة المؤسسات حسب نوع النشاط.و ترقية الصناعات التقليدية.
- توزيع النشاطات واللامركزية (سلطة القرار) و لا مركزية الاستثمارات السياحية
- إنهاء البرنامج حيز التنفيذ في المخططات السابقة.و تعزيز قدرات الدراسة والانجاز.
- إعادة الاعتبار لمهنة الفندقة والسياحة.و إحصاء القدرات السياحية الوطنية
- تعزيز التشريع الذي يهدف إلى حماية الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية للبلاد.

وفي هذه المرحلة فان تطور مستوى الانجاز بالنسبة للاستثمارات السياحية مر عبر مرحلتين هما :

- مرحلة (1980- 1984)
- مرحلة (1985-1989)

ومن نتائج المخططات التنموية خلال هذه الفترة، نلاحظ مايلي:

أ- شهدت الفترة الممتدة بين1980و1983حركة كبيرة للسياح ،ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

ب-

[3] Heddar (B),(1991). Le rôle socio-économique du tourisme : cas de l'Algérie, OPU, P.50.

جدول رقم(05): تطور عدد السياح في الفترة(1980-1983)

الفتـــــــرة الزمنية	1980	1981	1982	1983
عدد السياح	31520	210326	213474	232461

المصدر:المرجع السابق، وبتصرف من الباحثين

كما يلاحظ أن نسبة السياح الداخليين يقدر ب 74.48%وأما نسبة السياح الأجانب فيقدر ب25.52%.

ب- عرفت طاقات الإيواء السياحي في هذه الفترة تطورات معتبرة ،تتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(06): توزيع طاقات الإيواء المنجزة حسب أنواع المنتجات السياحية (1980-1984)

المنتجات	شاطئية	صحراوية	معدنية	حضرية	أخرى	المجموع
عدد الأسرة	4035	2144	2000	1148	5405	14732
النسبة المئوية%	27.39	14.55	13.57	07.80	36.86	100

المصدر:المرجع السابق، وبتصرف من الباحثين

ج- أعيد حل المؤسسات التي تم إنشاؤها وعوضت ب15مؤسسة هي:

- الديوان الوطني للسياحة.
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة المكلف بالتنشيط والترقية والإعلام السياحي.
- 13مؤسسة مكلفة بتسيير السياحة والمتمثلة في:
  - 06مؤسسات لتسيير المركبات السياحية.
  - 02مؤسسة لتسيير فندقي الجزائر والاوراسي.
  - مؤسسة لتسيير الحمامات المعدنية(حمام ريغة).
  - النادي السياحي الجزائري المكلف بتنظيم رحلات الحج والعمرة.
  - 03مؤسسات للتكوين الفندقي والسياحي وهي:

أ-المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالاوراسي لتكوين إطارات سامية في الفندقة والسياحة.

ب- المعهد العالي التقني للفندقة بتيزي وزو المكلف بتكوين تقنيين في مختلف الفروع.

ج-المعهد التقني للفندقة ببوسعادة المكلف بتكوين التقنيين في مجال الفندقة.

المرحلة الثالثة: الاستثمارات السياحية خلال الفترة(1990-2000)

تميزت هذه المرحلة بظهور الإطار القانوني الضروري لتطوير الاستثمارات الخاصة رقم90-10الصادر في1990/04/14والذي ينص على مبدأ حرية الاستثمار الوطني و الأجنبي ،مشجعا بذلك فرص نقل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الوطن ولعمليات الشراكة.

3-1: طاقات الإيواء السياحي

وتبعا للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ومتابعته، فانه في 1999/12/30بلغ عدد المشاريع المتعلقة بالقطاع الخاص 1243مشروع،أي بنسبة4%من العدد الإجمالي للمشاريع.حيث تهدف هذه المشاريع الى توفير 17730سرير ،يحظى القطاع الخاص فيهاب5440سرير أي بنسبة30.68%،أما القطاع العمومي فقد حظي ب12290سريرأي بنسبة69.32%. وقد أولت الدولة اهتماما خاصا بالقطاع الخاص فيما يتعلق بانجاز الاستثمارات السياحية قصد توفير مناصب شغل جديدة . والجدول الموالي يبين تطور عدد عمال القطاع السياحي العمومي خلال الفترة 1990-1999.

جدول رقم(07): تطور عدد عمال القطاع السياحي العمومي خلال الفترة 1990-1999

السنة	1990	1995	1996	1997	1998	1999
العدد	10897	7723	8522	10807	11437	12067

المصدر:المرجع السابق، و بتصرف من الباحثين

كما عرفت طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبرة خلال هذه الفترة،لكن هذا التطور يبقى بعيدا إذا ما قورن مع مستوى الطاقات التي تتوفر عليها دول الجوار، وهذا ما يتضح من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم(08): تطور عدد الفنادق حسب الدرجة خلال الفترة(1990-2000)

السنة / الدرجة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الخامسة	05	05	05	07	07	08	09	09	09	10	11
الرابعة	17	20	22	21	29	31	33	33	34	20	20
الثالثة	87	87	89	89	90	91	91	91	104	75	78
الثانية	63	68	72	73	73	83	85	87	87	65	66
الأولى	55	66	68	69	69	70	70	70	70	49	49
صفر	153	234	237	251	337	370	371	450	477	556	552

المصدر:المرجع السابق، و بتصرف من الباحثين

يتضح من خلال هذا الجدول أن عدد الفنادق تضاعف بالنسبة للغير المصنفين فقط.

جدول رقم(09): مقارنة عدد الفنادق وعدد الأسرة في كل من الجزائر والمغرب وتونس خلال سنة 1999

البلد / البيان	الجزائر	تونس	المغرب
عدد الفنادق	775	722	1671
عدد الاسرة	76000	191955	224000

المصدر:المرجع السابق، وبتصرف من الباحثين

3-2:التدفقات السياحية والنقدية

أما فيما يخص التدفقات السياحية والنقدية فقد شهدت تذبذبات في الفترة الممتدة من سنة 1990إلى غاية سنة2000نظرا للظروف و الأحداث التي شهدنها الجزائر خلال هذه الفترة ،وقد أدى انخفاض عدد السياح إلى انخفاض عدد مدا خيل الدولة بالعملة الصعبة والدخل الوطني،والموضح في الجدول التالي:

جدول رقم(10): تطور توافد السياح إلى الجزائر والإيرادات المحققة (1990-2000)

السنة	الأجانب	المقيمون في الخارج	المجموع	رقم الأعمال مليون ($)
1990	685815	51103	1336918	105
1991	722682	470528	1193210	85
1992	624096	495452	1119548	75
1993	571993	555552	127545	55
1994	336226	468487	804713	36.2
1995	97648	421916	519576	26.1
1996	93491	511477	604968	23.4
1997	94832	539920	934752	25
1998	107213	571234	678448	20
1999	174611	607675	755286	30
2000	175538	690446	865994	49.61

المصدر:المرجع السابق، وبتصرف من الباحثين

يتضح من خلال الجدول أدناه أن نسبة كبيرة من السياح الوافدين هم المقيمون بالخارج،حيث وصل عدد السياح في سنة 2000نحو 865994سائح وبلغ العدد في سنة 2001نحو901416سائح.

جدول رقم(11): دخول السياح إلى الجزائر خلال سنة 2001

السياح	العدد	النسبة المئوية%
المقيمون في الخارج	705187	87.23
الأجانب	196299	21.77
المجموع	901416	100

المصدر:المرجع السابق، وبتصرف من الباحثين

أما فيما يخص الإيرادات فحسب الجدول نلاحظ أنها قد انخفضت بشكل كبير إذ انتقلت من 105 مليون دولار سنة 1999إلى 20مليون دولار سنة1998و سجل القطاع خلال السداسي الأول من سنة2000 رقم أعمال يقدر ب 49.61مليون دولار أي ما يعادل ارتفاع نسبة26% مقارنة بنفس الفترة لسنة1999.وقد رافق هذا النمو ارتفاع في مناصب الشغل إذ انتقل العدد من 12067منصب في السداسي الأول من سنة1999إلى 12514منصب في السداسي الأول من سنة2000ويعود السبب الرئيسي لانخفاض المداخيل بالعملة الصعبة بتظافر عاملين[4]:

- انخفاض عدد السياح.
- انخفاض قيمة الدينار بسبب إعادة الهيكلة للمؤسسات.

ثانيا:الدور الجديد للدولة في دعم التنمية السياحية

في إطار دعم التنمية السياحية بالجزائر ،وطبقا لإستراتيجية التنمية المستدامة التي تنتهجها الدولة الجزائرية فان هذه الأخيرة تتدخل في تقديم عرض فرص الاستثمار من طرف الوكالة الوطنية لتطوير السياحة،توفير وتسخير الوسائل لدعم التنمية والتطوير السياحي،تحسين مستوى الخدمات،وترقية المنتوج السياحي الجزائري في الأسواق الخارجية.

وفي هذا الشأن قامت وزارة السياحة والصناعات التقليدية بإعداد عدة نصوص ضرورية لتحقيق أهداف محددة لآفاق 2010 المتمثلة في[5]:

– دعم الأحكام التشريعية المتعلقة بتنمية النشاطات السياحية.

إصلاح شروط استغلال القدرات السياحية وبالخصوص الشواطئ خلال موسم الاصطياف.

- تنمية مجالات التشاور بين متعاملي القطاع والسلطات العمومية.

4 Idem

5 عبد الكريم قاسم، (1998)، مرجع سبق ذكره، ص25.

أما فيما يتعلق بتنمية النشاطات السياحية، فقد تم إعداد مشروع قانون تحت عنوان" قانون خاص بالتنمية المستديمة للسياحة" والذي يشكل المرجع القانوني للتنمية خلال السنوات القادمة.

وتسعى وزارة السياحة والصناعة التقليدية من خلال هذا النص التشريعي إلى توفير كل الظروف الملائمة لمايلي:

– ترقية الاستثمار وترقية الشراكة في مجال السياحة.

– إدراج وجهة "الجزائر" ضمن السوق السياحية العالمية.

– إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية والسياحية بغرض زيادة حجم استعمالها إقامة واستقبالا.

– تنويع العرض السياحي وتنمية أشكال جديدة للنشاطات السياحية.

– تلبية حاجيات وتطلعات المواطنين في مجال سياحة الاستحمام والترقية.

– المساهمة في الحفاظ على المحيط البيئي وتحسين إطار الحياة وتثمين المخزون الطبيعي الثقافي والتاريخي.

– تحسين جودة الخدمات السياحية.

– ترقية وتنمية التشغيل في مجال السياحة.

– تثمين التراث السياحي الوطني.

كما تم إعداد نص قانوني آخر لايقل أهمية من الأول خاص" بمناطق التوسع السياحي" ،إذ من بين مقترحاته تنظيم وتسيير العقار السياحي والأخذ بالاعتبار الخصوصيات المتعلقة بالتهيئة السياحية المتمثلة في :

– حماية الأراضي الطبيعية للسياحة مثل الساحل، السهول، الغابات، المجاري المائية، التراث الثقافي.

– الحفاظ على التراث المعماري المنسجم في تهيئته ويكون مطابقا للنشاطات السياحية.

1: الإجراءات المتخذة لدعم التطور السياحي

من خلال عرض أدوات إنجاز مخطط التنمية السياحية الذي يهدف إلى الوقوف أمام العراقيل والتحديات التي يواجهه هذا القطاع ،فان هناك إجراءات تحفيزية أخرى مدرجة للدفع بهذا القطاع التنموي إلى التطوير وتحقيق ميزة تنافسية،المتمثلة في [6]:

- تنويع العروض السياحية وتطوير مختلف أشكال النشاطات السياحية.
- الإسهام في الحفاظ على البيئة وتحسين ظروف المعيشة وتثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- تكييف طرق التمويل لخصوصيات الاستثمار السياحي،وذلك بواسطة إصلاح النظام المصرفي وتشجيع إنشاء على مستوى المؤسسات المصرفية منتوج مالي خاص بالقرض الفندقي يتوافق مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي تستوجبه القروض الطويلة.أو تشجيع إنشاء بنوك استثمارية بصفة عامة وفي مجال السياحة بصفة خاصة.
- تعزيز وسائل الحماية والتحكم في تسيير واستغلال العقار السياحي،وذلك بوضع استراتيجيه تنموية تتماشى وطبيعة ونوعية المشاريع السياحية.

[6] الجزائر السياحية، (2002)، **مجلة تصدر عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية سابقا**، العدد 14، الجزائر، ص 60.

- خصخصة القطاع السياحي،من أجل جلب الاستثمارات الجديدة،وتنمية السياحة الداخلية والدولية بشكل موازي.
- إبرام اتفاقيات مع شركات أجنبية، للدخول إلى السوق العالمية للسياحة وتوسيع الأنشطة الحيوية في مجال القطاع السياحي.

تأسيسا لما سبق فان وزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر وضعت خطة للتنمية المستدامة للسياحة للعشرية الحالية(أفاق2010) التي تشمل المحاور الكبرى للخطة الإستراتيجية لتنمية هذا القطاع المتمثلة في[7]:

- قانون إطار يتعلق بالتنمية المستديمة للسياحة.
- قانون يتعلق بتهيئة مناطق التوسع السياحي.
- قانون يحدد القواعد المنظمة للصناعات الحرفية التقليدية.
- قانون يتعلق بكيفية استغلال الشواطئ لأغراض سياحية.
- مرسوم يتضمن إنشاء مجلس وطني للسياحة.
- إصدار ميثاق للسياحة.
- مراسيم تتعلق بإعادة تنظيم وتدعيم مهام وصلاحيات كل من الديوان الوطني للسياحة،الوكالة الوطنية للتنمية السياحية،الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية،الغرفة الوطنية والغرف الجهوية للصناعات التقليدية والحرف.

وفي هذا السياق فانه حددت أهدافا رئيسية مستقبلية في حدود2010تخص ترقية الصناعة التقليدية تتمثل في:

- استحداث ما يقارب 30000نشاط حرفي تقليدي،أي مايعادل3000نشاط سنويا.
- خلق حوالي 160000منصب عمل جديد.
- –تحقيق إيرادات مالية بالعملة الصعبة تصل إلى 80مليون دولار سنويا.
- –المساهمة في إعادة الاعتبار للتراث الحرفي والثقافي.
- تثبيت السكان في الأرياف والمساهمة في تحقيق التوازن الجهوي.
- تنمية الأنشطة الإبداعية وتثمين العمل اليدوي.
- تلبية حاجيات العائلات من المواد والوسائل الضرورية لمعيشتهم اليومية.

2: إستراتيجية ترقية السياحة في الجزائر

2-1: على المستوى الداخلي

إن الديوان الوطني للسياحة يعتمد على وسائل ترقوية قوية بطبيعتها كالصالونات،الأعراس المحلية، المحلات والعلاقات العامة بحيث أن هذه الوسائل تسمح بالاتصال بالجمهور المحدد في إستراتيجية الترقية السياحية

[7] Les éléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie, Horison(2010**) revue de CNES**,(2000) ; p18.

بالجزائر والتأثير عليه بالرغم من نجاعة الإستراتيجية المحددة،فان ترجمتها في الميدان تبقى غير كافية ويجب زيادة المجهودات بحيث نلاحظ فيما يتعلق بالصالونات تمركز هذه الأخيرة أي تنظيمها على مستوى العاصمة فقط دون المدن الكبرى الأخرى(مدينة وهران،قسنطينة،...)مع قلة عددها(صالون واحد كل سنة).

2-2:على المستوى الدولي

إن الديوان الوطني للسياحة يهدف من خلال إستراتيجية ترقية السياحة الجزائرية على المستوى الدولي،جعل الجزائر قبلة سياحية في أجال متوسطة البعد،هذاما قد يعتبره البعض طموحا مبالغ فيه،حيث بينت تحاليل الخبراء على إمكانيات تؤهلها لتحقيق هذا الهدف لتنوع المنتوج السياحي الوطني،القرب الجغرافي من الأسواق المصدرة للسياحة والتميز بالمنتوج الصحراوي ،وهذا ما جعل القائمين على هذا القطاع التركيز على جمع المعلومات لأجل تكثيف العرض السياحي الوطني مع الطلب السياحي الدولي.

3: وسائل تحقيق أهداف إستراتيجية تطوير السياحة بالجزائر

يعتمد الديوان الوطني للسياحة على مجموعة من الوسائل نذكر منها[8]:

- وسائل الترقية الكلاسيكية(الصالونات، النشر، الرحلات الاكتشافية)
- وسائل الترقية الحديثة(الانترنيت وحملات الصور بالإعلام الآلي والفيديو)
- الدراسات التسويقية بصفة مباشرة أو بالاعتماد على مكاتب دراسات مؤهلة.

كما تستهدف إستراتيجية ترقية السياحة الجزائرية بالخارج السواح الأجانب،حيث تشير توقعات مجلس التجارة والسياحة العالمي أن قطاع السياحة والأسفار يحقق مدا خيل اقتصادية هامة بالنسبة للبلدان العربية،مما جعل هذه الأخيرة تركز في الفترة الحالية على تنمية القطاع السياحي.

4: إستراتيجية الترقية السياحية

إن الترقية السياحية كأداة مفضلة في تثمين القدرات السياحية بالجزائر،استفادت بعناية خاصة في مخطط العمل للقطاع،ففي هذا الشأن تم إعداد نص تنظيمي لدعم هيكلة الديوان الوطني للسياحة والذي سيمكنه من التكفل بصورة جديدة بمهمة الترقية من خلال تنمية الإعلام السياحي بواسطة كل الوسائل الداعمة عن طريق[9]:

- إعداد طبع ونشر كل معلومة تهدف إلى تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والسياحية للبلاد.
- تحليل وتوزيع الإحصاءات الضرورية لتنمية النشاطات السياحية.
- طبع كل الدوريات المتخصصة ذات الصلة بالسياحة والحمامات المعدنية.
- دعم الجمعيات والدواوين المحلية للسياحة في أعمالها.

وفي ظل هذه الإستراتيجية حتى سنة 2010 يمكن ترجمة المعطيات الرقمية للأهداف الواقعية المزمع تحقيقها مستقبلا والخاصة بالمؤشرات التالية:

[8] Idem

[9] الجزائر السياحية،(2002)، **مجلة تصدر عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

جدول رقم(12): فضاءات السياحة وتقديرات 2010

الفضاءات السياحة	الأهداف المرجوة تحقيقها في سنة2010
حجم الإيرادات بالعملة الصعبة	يفترض أن تكون حركة السياح في سنة2010تقدر بـ 1200000سائح،وتقدر الإيرادات في حدود685مليون دولار
توفير مناصب الشغل	يقدر عدد مناصب الشغل في سنة2010بـ 25000منصب شغل مباشر و75000منصب شغل غير مباشر(بالتعاقد)أي بمجموع100000منصب عمل
إعادة تنشيط الحركة السياحية	إعادة تموقع الجزائر في الأسواق السياحية الدولية وعودة الحركة السياحية
حجم الاستثمارات السياحية	إنجاز قدرات إضافية التي تتطلب حجما استثماريا كبيرا في النقل السياحي والهياكل والترفيه والتنشيط وموانئ الصيد وكل ما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالسياحة.
حجم النشاطات المتوقعة	رفع قدرات الاستقبال (الإيواء)إلى120000سريروالتي تتطلب التكفل بالتهيئة السياحية وأعمال إعادة تأهيل مناطق التوسع السياحي.

المصدر: "الجزائر السياحية(2002)" مجلة إعلامية صادرة عن وزارة السياحة، العدد14، ، ص24، وبتصرف من الباحثين

5- العناصر الجديدة للسياسة السياحية الجزائرية

تهدف السياسة السياحية بالجزائر إلى وضع حلول لأهم العراقيل التي يعرفها القطاع السياحي والتي تستدعي التكفل بها بصفة إستعجالية بغية التوصل إلى إدماجه في حركية إعادة تنظيم الاقتصاد وإنعاشه،وضرورة ترقية الصناعة السياحية في إطار تطوير القطاع الخاص وذلك عن طريق[10]:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في ميدان السياحة.
- وضع إجراءات تحفيزية لتحديد الحظيرة الحالية للفنادق وتعبئة الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا الميدان.
- تشجيع الصناعة التقليدية وحمايتها باعتبارها جزء من تراث الامة وثقافتها والعنصر الجديد في مشروع برنامج الحكومة الحالي.
- ترقية وتطوير الشغل في ميدان السياحة.
- تطوير الإعلام السياحي عبر كامل الوسائل والدعائم.
- تصميم وطبع ونشر كل معلومة تهدف إلى تثمين الموارد الطبيعية والثقافية والسياحية للبلاد.

[10] **المساهمة من اجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية**،(2000)، تقرير صادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، ص 10.

- تناول تطوير السياحة من الجانب القطاعي وليس من جانب تطوير القطاع،وعليه فان بروز صناعة سياحية حقيقية يدخل في إطار سياسة سياحية قائمة على أدوات مؤسساتية وتنظيمية ،ووسائل تمويل ملائمة.

ويتطلب تحقيق كل ما سبق ،إعطاء الأولية الواجب إنجازها في مجال السياحة من خلال مايلي:

5-1: تثمين الموارد البشرية

وتنحصر أهم الأعمال في هذا الميدان فيمايلي:

- وضع لجنة متخصصة لدراسة البرامج البيداغوجية وتقديم الاقتراحات لتحسينها والعمل بها.
- التنسيق مع القطاع المكلف بالتكوين المهني من أجل إدماج شعب في السياحة والفندقة في المنظومة الوطنية للتكوين.
- مواصلة التكوين في سلك التفتيش الرئيسي للسياحة وفي فروع التسيير في الفندقة السياحية.
- تشجيع استحداث مدارس التكوين الفندقي والسياحي من طرف الخواص.

5-2: دعم النوعية والجودة وتعزيز وظيفة الترقية والتسويق

يعتبر الترويج والتسويق بمثابة همزة الوصل بين رغبات السائحين ومنتجات المنشات السياحية،مما يسمح بتطوير العرض السياحي نسبيا ليتوافق مع التغير المستمر في احتياجات ورغبات السائحين،وكذلك يؤدي التنشيط والترويج دورا بارزا في إثارة الرغبات وتوليد الأحلام التي تمثل المحرك الأساسي لإقدام الفرد على السفر. وبالتالي يرمي هذا المسعى إلى حل مشكلة أساسية تشكل نقطة سوداء في قطاع السياحة وتخص نوعية الخدمات المقدمة للزبائن والسياح. كما أن الاستقرار الذي تعرفه الجزائر ينبغي أن يصاحبه حملة ترويجية وإعلامية واسعة النطاق لاسيما بالخارج من اجل رفع التدفقات السياحية نحو الجزائر وجلب المستثمرين لانجاز مشاريع سياحية على المستويين الداخلي والخارجي:

جدول رقم(13): تعزيز المشاريع السياحية على المستويين الداخلي والخارجي

المستوى الداخلي	المستوى الخارجي
* تشجيع وتنظيم الأعياد والمواسم التقليدية المحلية. * تشجيع السياحة الدينية من خلال تنظيم رحلات سياحية إلى المعالم الدينية. *تنظيم رحلات إعلامية واستكشافية لفائدة الصحافة الأجنبية والمختصة ومؤسسات الأسفار الأجنبية ذات السمعة المؤكدة.	* إنجاز دعائم إعلامية إشهارية وترويجية ذات نوعية موجهة إلى الأسواق الخارجية. *تحضير مشاركة القطاع في التظاهرات العالمية والمعارض والصالونات الدولية. * إشراك ممثلي الدبلوماسية والقنصلية وشركات النقل الجوي والبحري في ترقية صورة ومنتجات الجزائر السياحية

المصدر:من إعداد الباحثين

5-3:التعاون الدولي

تنحصر الأهداف في مجال التعاون الدولي، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف فيما يلي:

– الاستفادة من خبرات وتجارب البلدان ذات التقاليد العريقة في ميدان السياحة، لاسيما ما تعلق بتشجيع الاستثمار والتحكم في العقار السياحي وتجنيد التمويل، ومعايير بناء وتصنيف وتسيير المؤسسات الفندقية.

– الاستفادة من منح تكوين خاص مع البلدان التي تربط بالجزائر اتفاقيات تعاون في هذا الشأن.

– تفعيل اتفاقية تعاون مع الدول العربية والعمل على إبرام اتفاقيات جديدة مع دول الخليج العربي قصد جلب الاستثمارات السياحية.

– البحث على التمويلات الخارجية سواء الحكومية أو المعتمدة من طرف الهيئات الدولية أو الإقليمية.

نتائج و توصيات الدراسة

بالرغم من توفر الجزائر على العديد من الموارد السياحية،تبقى مؤشرات القطاع السياحي بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية تلك الموارد التي تتوفر عليها،هذه الوضعية تستدعي إعادة التفكير في السياسة السياحية التي تسمح للجزائر أن تأخذ مكانها ضمن السوق السياحي العالمي وذلك من خلال تهيئة الظروف والمناخ الملائم والإطار القانوني والتشريعي،والعمل بالتخطيط السياحي،والتسويق السياحي للتعريف بالمنتجات السياحية الجزائرية في السوق العالمي للسياحة،خصوصا وان الجزائر تتوفر على المؤهلات والشروط الطبيعية والجغرافية والبشرية التي تجعل منها وجهة سياحية رائدة.

كما خلص البحث أن إستراتيجية التنمية المستديمة للسياحة في الجزائر حددت كأهداف طويلة المدى المسطرة في برنامج الحكومة والمصادق عليه في سبتمبر 2000،والذي ينص على أن "السياسة السياحية الجديدة ترتكز على ظهور صناعة سياحية حقيقية قائمة على أدوات مؤسساتية وتنظيمية ووسائل تمويل ملائمة وذلك بالاستغلال الأمثل للقدرات الطبيعية والثقافية والحضارية للبلد."حيث ترمي هذه السياسة السياحية الجديدة إلى جذب الاستثمار ورؤوس الأموال والكفاءات والمؤهلات وإظهار الصورة السياحة الحقيقية للجزائر عبر الأسواق السياحية العالمية.

هذه الإستراتيجية قائمة على تقييم موضوعي للطاقات السياحية والحالة الواقعية للقطاع السياحي الذي يستوجب تحديد الدور الجديد للدولة في تجسيد هذه الإستراتيجية وتنمية القطاع بشكل عام ،ومدى تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة في:

- ارتفاع وتطور الإيرادات بالعملة الصعبة والتي وصلت إلى 30 مليون دولار سنة 1999، وتقدر في غضون سنة2010ب1.2 مليار دولار.
- استيعاب حجم استثمارات جديدة لمشاريع سياحية ،وانجاز طاقات إيواء سياحية جديدة.
- ارتفاع حركة السياح نحو الجزائر من 147000سائحاجنبي سنة1999وتقدير حركة السياح ب1200000سائح في سنة2010.

*خلق مناصب شغل المقدرة في سنة2010ب2500منصب شغل مباشرو 7500منصب شغل غير مباشر.

حيث ترجم تحقيق هذه الأهداف دعم الدولة لمختلف الأشكال واتخاذ مجموعة من الإجراءات التالية:

*التحكم في التسيير واستغلال العقار السياحي عن طريق تحديد مخطط وطني للتهيئة السياحية وتقوية وسائل تطبيقه.

- تكييف طرق التمويل الحالية لخصوصيات الاستثمار السياحي.
- تخطيط وتنمية القطاع السياحي وذلك بتقسيم المهام والأدوار بين السلطة العمومية والمتعاملين الخواص.
- إعداد إطار تنظيمي يسير الأنشطة السياحية والفندقية ويتميز بالمرونة والوضوح ويتكيف على متطلبات السوق.
- إشراك الحركات الجمعوية في تنمية وتطوير الأنشطة السياحية.
- تجسيد المخطط الرئيسي إلى مخططات متتالية على المدى القصير والمتوسط وكذلك ضرورة توجيه الإستراتيجية نحو" حماية الموارد والحفاظ عليها ومراقبة الخدمات السياحية".
- إصدار تشريع خاص بالاستثمار السياحي ووضع أحكام خاصة مغايرة لقانون الاستثمار الحالي.
- إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في الاستثمارات السياحية ورد الاعتبار للصناعات التقليدية وحماية البيئة.

المراجع ومصادر البحث

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الجزائر السياحية،(2002)، **مجلة تصدر عن وزارة السياحة والصناعات التقليدية سابقا**،الجزائر،العدد14

2-المساهمة من اجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية،(2000)، تقرير صادر عن **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، الجزائر.

3- إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2000)، الجزائر.

4- عبد الكريم قاسم،(1998)، **ترقية السياحة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر.

5-دليل الرحلة،(1999)، **مطبوعات الديوان الوطني للسياحة**، الجزائر.

6- وثائق مديرية التنمية والتهيئة السياحية(1998)، **وزارة السياحة والصناعات التقليدية سابقا**،الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Les éléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie, Horison2010, **revue de CNES** (2000).

2- Heddar (B),(1991). **Le rôle socio-économique du tourisme : cas de l'Algérie**. OPU,